

Distr.: General  
6 December 2012  
Arabic  
Original: French

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام  
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية  
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ  
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب  
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد  
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة الأنغولية للنهوض بالمجتمع المدني، وهي منظمة غير  
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210113 170113 12-63145X (A)



## البيان

لا يوجد أي بلد في العالم في منأى عن العنف، وذلك بالنظر إلى مضمون المعلومات التي تُغذي وسائل الإعلام، والمعلومات التي تبثها الإذاعات، والصور التلفزيونية وكذلك الواقع الذي هو في متناول الجمهور عموماً والمعلومات المتداولة في أوساطنا والتي طالتها يد الرقابة خلال التحقيق الذي أجريناه في أثناء زيارتنا التقييمية إلى بعض المقاطعات في أنغولا.

وظاهرة العنف في حد ذاتها تتجاوز الحدود الوطنية والدينية والثقافية والاقتصادية والإثنية - الاجتماعية، ويعود مصدرها أو أصلها إلى الصراعات الجنسية بين الرجل والمرأة.

وفي أفريقيا، ولا سيما في أنغولا، لا تزال السلطة الأبوية ذات نفوذ قوي جداً ومهيمنة تقريباً في كامل البلد وخاصة في الأوساط الريفية المحافظة على ثقافتها وعاداتها وتقاليدها. وتبلغ معدلات انتشار العنف الذي يمارسه الأزواج من الذكور مستويات مثيرة للجزع. ولا تقتصر هذه المعدلات على المنازعات والاعتداءات داخل الأسرة فقط، ولا التي هي مرتبطة بتدني المستوى المدرسي والتعليمي أو التي تحدث في الأرياف أو الأوساط المحرومة، ولكنها تتجاوز كل ذلك إلى السلوكيات الأخلاقية المنحطة، وعدم المساواة في الأجور، وفي الوصول إلى التعليم، والحصول على العمل بأجر، والوصول إلى الوظائف الإدارية والقيادية ومختلف أشكال التحرش الجنسي التي يمارسها في مكان العمل أو في الفضاءات الخاصة أو العامة الأخرى موظفون من خريجي الجامعات ضد زميلاتهم النساء.

وفي حالة أنغولا، فإن العنف ضد المرأة هو من آثار الحرب التي طالما هزت البلد منذ حصوله على الاستقلال في عام ١٩٧٥ مع ما يترتب على ذلك من نتائج وخيمة على النمو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والفكري للمواطن الأنغولي، الذي لا يزال لم يلق بعد سلاحه الفكري، ولكنه يلجأ دائماً إلى العنف بدلاً من الحوار للتوصل إلى حل سلمي لأي مشكلة تعترضه.

ومن الجوانب أو العوامل الأخرى وجود قوانين وسبل انتصاف محلية مجدية للتغلب على مشكلة عدم إمكانية الاستفادة من خدمات الشرطة في المنازل التي تعتبر مجالاً خاصاً للأسرة. وعلى الرغم من الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الشرطة في منع العنف وحماية الضحايا، فإن القانون الجنائي الأنغولي الساري حالياً صُمم عموماً لمعالجة حالات العنف التي ترتكب في الأماكن العامة ولا يتناول المنازعات وأعمال العنف النمطية والخاصة التي تحدث في المنازل التي يعتبرها القانون الحالي مجالات خاصة. وفي ضوء التحليلات والملاحظات التي أبدتها بعض المؤسسات الحكومية الداعمة للمرأة وبعض دوائر الشرطة، تبين أن معالجة الملفات أو الشكاوى المتعلقة بالعنف المتزلي يقوم بها موظفون لم يسبق لهم أن تلقوا التدريب

أو التأهيل الكافيين في مجال المساواة بين الجنسين، والذين غالبا ما تكون لديهم مفاهيم مغلوبة وتصورات متهورة فيما يتعلق بالذكورة والأنوثة. ومن المسلم به أيضا ملاحظة الصعوبات التي يواجهها عدد كبير من هؤلاء الموظفين في فهم دينامية العنف ضد المرأة. فمجرد أن يكون الشخص شرطيا أو شرطية تعمل في خدمة الشرطة أو في أي مؤسسة من مؤسسات دعم المرأة، فإن ذلك لا يضمن بالضرورة تسوية المشاكل أو تقديم خدمات فعالة للضحايا والفهم الكامل للأسباب المنطقية للعنف المتزلي بين الأشخاص و/أو الأفراد أو بين مختلف الناس، دون أن يكون ذلك الشرطي قد تلقى التدريب اللازم مسبقا. ونتيجة لذلك لا يوجد محفوظا لدى الدوائر المختصة سوى ٥٠ في المائة تقريبا من القضايا.

وللأسباب المشار إليها أعلاه، يهدف هذا العمل إلى تشجيع إنجاز وتعزيز الأنشطة الموجزة كالاتي: (أ) تعزيز قدرات المهنيين أو موظفي المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية الداعمة للمرأة، المدعوون إلى تنفيذ الإجراءات الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة، وأسبابه وآثاره، ولا سيما موظفو الشرطة الوطنية وموظفو الإدارات المعنية بشؤون الأسرة والنهوض بالمرأة، والموظفون الصحيون، بهدف تمكينهم من التغلب على الصعوبات التي تعترضهم وتحسين مستوى معارفهم وخبراتهم؛ (ب) المجتمعات الحضرية، وشبه الحضرية، والسكان الأصليين والأهالي، ولا سيما النساء بشأن هذه الكارثة عن طريق تنظيم دورات تدريبية لتمكينهم من أن يصبحوا مدافعين على حقوقهم بأنفسهم، والعمل في الوقت نفسه على تحسين مستواهم المعرفي، واحترام الذات وفهم العلاقات بين الجنسين.